



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فدلى الدائرة العامة الأولى وبناء على القضية رقم ٤٢١٢٥١٥٧٤ وتاريخ ١٤٤٢/٠٥/١٣ هـ.

أطراف القضية

الإسم	نوع الهوية	رقم الهوية	الجنسية	صفته بالقضية	صفته بالاستئناف
حسن حميدي محمد المالكي	الهوية الوطنية	١٠٤٧٠٢٦٥٥٢	سعودي	المدعي	None
ردة حميدي محمد المالكي	الهوية الوطنية	١٠٤٩٩٠٩٩٤٦	سعودي	مدعى عليه	None

الوقائع

لقد توفي حميدي محمد المالكي بتاريخ ١٤٣٨/٠١/١١ هـ، وانحصر ورثته في ابن حسن، بموجب صك حصر الورثة الصادر من محكمة اظم ورقمه (٠) وتاريخه ١٤٣٨/٠٣/١٠ هـ، وترك للورثة عقارات، وبياتها كما يأتي: (١- ارض في مدينة جدة حي الرياض، حسب صك الملكية الصادر من جده برقم (٠) وتاريخ ١٤٤٢/٠٥/١٠ هـ، بمساحة إجمالية قدرها (٧٠٠) سبع مئة متراً مربعاً. ٢- عمارة في مدينة اظم حي ضبيعه، حسب صك الملكية الصادر من اظم برقم (٠) وتاريخ ١٤٤٢/٠٥/١٠ هـ، بمساحة إجمالية قدرها (٧٠٠) سبع مئة متراً مربعاً. ٣- عمارة في مدينة اظم حي اظم، حسب صك الملكية الصادر من جده برقم (٠) وتاريخ ١٤٤٢/٠٥/١٠ هـ، بمساحة إجمالية قدرها (٧٠٠) سبع مئة متراً مربعاً)، ولم يوص بوصية، وليس عليه دين، وللأسباب التالية: (تقسيم تركه والافصاح عنها)؛ وبسؤال المدعي عن صك حصر الورثة أبرزه وجرى الاطلاع عليه وضمه بالمعاملة وقررت الدائرة إضافة بقية الورثة ضمن أطراف القضية وبسؤال المدعي عن أرقام الصكوك التي يرغب من الدائرة قسمتها أجاب قائلاً الصك 1990 وتاريخ 26/07/1400 هـ رقم التسليم 176 وتاريخ 26/07/1400 هـ والصك الآخر 10/05/1416 الصادر من محكمة أضم فسألته عن أصل الصك أو صورة منها فقال بأنها لدى عبي سليمان ولا أستطيع إحضارها ثم سألت أطراف الدعوى هل يوجد صك ولاية للقاصرة فأجاب نعم وتم إرفاقه وقد جرى إضافة بقية الورثة في هذه القضية وقررت الدائرة رفع الجلسة لتبليغهم كي يكون الحكم حضورياً بحقهم وحضر رده وعض وقررا قائلين بأننا نرغب في بيع العقار الموجود في جدة ولانرغب في الاحتفاظ به وقد قامت الدائرة بالاستعلام عن الصك رقم: (820219025666) وتاريخ 04/01/1442 هـ فوجدته مطابق للصورة وساري المفعول.

الأسباب

فيبناء على ما سبق ذكره، ولقول الله -تبارك وتعالى- (وَصِيحِبْكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خِطِّ الْأُنثِيَيْنِ) سورة النساء آية (11)، ولقول الله -تبارك وتعالى-: (فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَتُمْ) سورة النساء آية (12) واستناداً إلى تعميم معالي نائب وزير العدل حفظه الله رقم 8253/ت/13 وتاريخ 1442/1/28 هـ المتضمن فيه مانصه: (تقوم الدائرة بالاستفسار من كتابة عدل حول تحديث الصك إلكترونياً قبل الحكم)، واستناداً على المادة (18) من لائحة قسمة الأموال المشتركة المتضمنة فيها مانصه: (تحكم الدائرة ببيع مالا يمكن قسمته قسمة إجبار وتسلم كل شريك نصيبه من ثمنه دون حاجة لتقييمه، مالم يتفق الشركاء على غير ذلك.. الخ)، لذلك كله،،

منطوق الحكم

فقد حكمت الدائرة بمايلي/ أولاً: بيع العقار المملوك بالصك رقم: (820219025666) وتاريخ 04/01/1442 هـ في المزاد العلني وقسمة ثمنه على ورثة المتوفي حميدي محمد سليمان المعالي المالكي سجل مدني رقم: (1031224932) المذكورة أسماؤهم وهوياتهم في صك حصر الإرث رقم (54) وتاريخ 01/12/1438 هـ الصادر من محكمة أضم تقسم بينهم حسب نصيبهم في الميراث الشرعي. ثانياً: وقف نظر الدعوى في العقار المملوك بالصك رقم: (1990) وتاريخ 26/07/1400 هـ رقم التسليم 176 وتاريخ 26/07/1400 هـ والعقار المملوك بالصك رقم: (10/05) وتاريخ 15/05/1416 الصادر من محكمة أضم، وأفهمت الجميع بحقهم في الاعتراض على الحكم لمدة ثلاثين يوماً تبدأ من اليوم التالي من تاريخ استلام صورة الحكم أو إيداعه في ملف القضية، وإذا لم يقدموا اعتراضهم خلال المدة المشار إليها سقط حقهم في الاعتراض واكتسب الحكم القطعية وأمرت برفع المعاملة للاستئناف وجوباً بعد انتهاء المدة الاعتراضية لوجود قاصر من ضمن الورثة بناء على المادة 185/4 من نظام المرافعات الشرعية، والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.



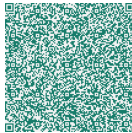
المملكة العربية السعودية
وزارة العدل

صك رقم ٤٣٧.٣٤٥٩٣



المحكمة العامة بأضم
الدائرة العامة الأولى

رقم الصفحة : ٢
تاريخ الصك : ١٤٤٣/٠٨/٢٤





الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فدلى دائرة الاحوال الشخصية الثانية وبناء على القضية رقم ٤٢١٢٥١٥٧٤ وتاريخ هـ

أطراف القضية

الإسم	نوع الهوية	رقم الهوية	الجنسية	صفته بالقضية	صفته بالاستئناف
حسن حميدي محمد المالكي	الهوية الوطنية	١٠٤٧٠٢٦٥٥٢	سعودي	المدعي	مستأنف ضده
ردة حميدي محمد المالكي	الهوية الوطنية	١٠٤٩٩٠٩٩٤٦	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده

الوقائع

بما أن وقائع هذه القضية قد أوردتها الحكم المستأنف المشار إليه أعلاه فإن الدائرة تحيل إليه منعاً للتكرار. وتتخلص في أن المدعي يطلب قسمة التركة. وبعد النظر أصدرت فيها حكمها رقم (437034593) الصادر من المحكمة العامة بأضم المتضمن: (أولاً: بيع العقار المملوك بالصك رقم: (82021902566) وتاريخ 04/01/1442 هـ في المزاد العلني وقسمة ثمنه على ورثة المتوفي حميدي محمد سليمان المعافى المالكي سجل مدني رقم: (1031224932) المذكورة أسماؤهم وهوياتهم في صك حصر الإرث رقم (54) وتاريخ 01/12/1438 هـ الصادر من محكمة أضم تقسم بينهم حسب نصيبتهم في الميراث الشرعي. ثانياً: وقف نظر الدعوى في العقار المملوك بالصك رقم: (1990) وتاريخ 26/07/1400 هـ رقم التسليم 176 وتاريخ 26/07/1400 هـ والعقار المملوك بالصك رقم: (10/05) وتاريخ 15/05/1416/15/05 الصادرة من محكمة أضم). وبعد أن تسلم المدعى عليه عبدالله نسخة من الحكم تقدم بمذكرة اعتراضية بتاريخ 1443/9/22 وأحيلت إلينا بتاريخ 10/9/1443 تضمنت: الأسباب: ما ذكره أخي المدعي/ حسن بن حميدي المالكي في الوقائع المذكورة في الصك المشار إليه أعلاه بقوله: (ولم يوص بوصية) فأود الإفادة بما يلي: يقول الله سبحانه وتعالى: (من بعد وصية يوصي بها أو دين) - سورة النساء - ١١ فقد أوصى والذي رحمه الله تعالى بوصية تخصني في إحدى الشقق في الدور الأول من العمارة الكائنة بأضم - حي ضبيعة (لا أعلم رقم صك العمارة) والمكونة من دورين بشهادة جميع إخوتي وأخواتي. والطلب: أعترض على ما ورد في نص الدعوى فيما ورد (ولم يوص بوصية) وأطلب تعديله. والقضية تنظر تدقيقاً لأنها قسمة تركة أقل من مائة مليون واقتضى النظر تحويلها مرافعة. وجرى تحديد موعد يوم 1443/10/18 وافتتحت الجلسة وفيها حضر المستأنف وبسؤاله عن تعلق الوصية بالعقار المحكوم ببيعه أجاب قائلاً إن العقار المحكوم ببيعه لم يتضمن الوصية المشار إليها في اعتراضه ولكني رأيت التسبب مشتتاً على أن المورث لم يوص فأزدت التنبيه على ذلك هكذا أجب ولأجل وجود قاصر أيضاً فإنه واجب التدقيق وهذا قد جرى منا الاطلاع على صك حصر الورثة المرفق بالمعاملة وهو صادر من محكمة أضم برقم (54) وتاريخ 1438/12/1 تضمن وفاة المورث بتاريخ وانحصار إرثه في زوجته أشواق المالكي وأولاده حسن ورده وعبدالرحمن وعبدالله وعبيده وحميده وحمدته وعاليه وشريفه وسارة وجميعهم بالغون ما عدا البنت سارة المولودة عام 1435 عليه تقرر قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع ودراسة أوراق القضية والحكم الصادر فيها والاعتراض المقدم عليه تبين أن الاعتراض قد قدم خلال الأجل المحدد نظاماً ومن ثم فهو مقبول شكلاً، أما من حيث الموضوع فالأثر لم يظهر للدائرة مما أورد في طلب الاستئناف وبعد مناقشة المستأنف ما يؤثر على الحكم، مما تنتهي معه الدائرة إلى صحة الحكم محمولاً على أسبابه مع إيداع نصيب القاصرة من الثمن في الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين.

منطوق الحكم

لذلك حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف رقم (437034593) الصادر من المحكمة العامة بأضم فيما قضى به مع إيداع نصيب القاصرة من الثمن في الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة
دائرة الاحوال الشخصية الثانية

رقم الصفحة : ٢
تاريخ الصك : ١٤٤٣/١٠/١٨

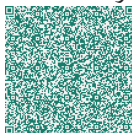
الصيغة التنفيذية

يطلب من جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى العمل على تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة.

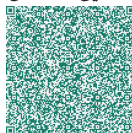
تسليم الأحكام
سلطان محمد سعد الزهراني



عضو الدائرة
مساعد راشد مساعد العبدان



عضو الدائرة
مسفر حسين سعد آل موسى



رئيس الدائرة القضائية
نزار صالح محمد الشعيبي

